

تأثير تسيير السيولة على ملاعة البنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

د. بن كابو زواوي
جامعة سيدي بلعباس

الملخص باللغة العربية:

تعتبر السيولة من أهم المعايير التي على أساسها يقيم الأداء البنكي، هذا الذي على أساسه تتحدد الفعالية الاقتصادية و القدرة على خلق التنمية ككل، فقدرة البنك على تدبير الموارد التمويلية في ظروف الأزمة المالية يعتبر من أكبر التحديات التي تواجهه، خاصة في ظل مناخ يتميز بالمخاطر العالية التي تتحول في النهاية إلى خطر سيولة يؤثر في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، فتتأثر مردوديته، ليتأثر توازنه المالي ككل.

من أهم أسس التحليل المالي التي على أساسها تتحدد سلامة السياسة التشغيلية للبنك و قدرته على توظيف موارده و كذا احترامه لمتطلبات الرقابة المصرفية السيولة و الملاعة، و مادام النشاط المصرفي على كل ذلك القدر من الحساسية، تطلب هذا ضبط هذين المفهومين و التحكم فيهما تقنيا، و هذا ما شكل محور دراسات لجنة بازل الدولية للإشراف على نشاط البنوك، هذه الدراسات التي حاولت البنوك الجزائرية احترام تطبيقها.

الكلمات المفتاحية:

الملاعة، السيولة، المردودية، النجاعة المالية للبنك الخارجي الجزائري.

الملخص باللغة الأجنبية:

La liquidité est un critère très important sur laquelle se base l'évaluation de la performance de la banque, cette dernière détermine La capacité de la Banque à gérer et attirer le financement dans les circonstances de la crise, Surtout dans un climat caractérisé par des risques élevés qui se traduisent à un risque majeur de liquidité affectant directement la capacité de la banque à respecter ses obligations, sa rentabilité et son équilibre financier.

La capacité de la banque a employer ses ressources, sa liquidité et sa solvabilité sont parmi les plus importants principes de l'analyse financière, qui déterminent l'efficacité de sa politique opérationnelle, et tant que l'activité bancaire sur l'ensemble est sensible, Ces concepts nécessitent techniquement d'être régler et contrôler; ces normes étaient dans l'axe des études de comité de bale sur le contrôle bancaire et qui étaient adoptées par les banques algériennes.

Mots clés: la liquidité, la solvabilité, la rentabilité, la performance des banques algériennes.

مقدمة.

يعتبر تسيير السيولة المصرفية بما يضمن للبنوك و المؤسسات المالية قدرة جيدة على الوفاء بالتزامات من أكبر التحديات التي تواجهها لضمان صلاية مالية تتيح تمويل الاقتصاد بما يضمن وساطة مالية نجعة تضمن لها المردودية على المستوى الجزئي و تمويل الاقتصاد و تحدث التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي، هذا يضمن تمويل الاستثمار بما يحقق سرعة دوران للنقود تجعل من السياسة النقدية فعالة في إطار سياسة اقتصادية تعظم العوائد و تدني الخطر و كذا تكاليف التمويل.

الملاعة المصرفية عاجلها التشريع المصرفي الدولي في إطار اتفاقيات بازل الأولى ، الثانية فالثالثة، إلا انه ما ميز الثالثة أنها أضافت تسيير السيولة كشعبة مهمة جدا على مستوى التسيير المصرفي و على البنوك و المؤسسات المالية أخذها بعين

تأثير تسيير السيولة على ملاعة البنوك الجزائرية

الاعتبار خاصة و أن كافة المخاطر التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية، الخدمائية و المالية (بما فيها البنوك) تتحول في نهاية المطاف إلى خطر سيولة يترجم في شكل خطر لغياب الملاعة و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

البنوك الجزائرية تحاول جاهدة لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى التشريع المصرفي الدولي، هذا كمحاولة منها لمحاكاة طرق تسيير البنوك العالمية، هذا بهدف ضمان عصريته أكبر من جهة و ضمان صلابة النظام البنكي الجزائري من جهة أخرى، فنجحت في تطبيق اتفاقيات بازل الأولى، و تحاول تطبيق الثانية و لما لا الثالثة، هذا بغية تسيير السيولة المصرفية الجزائرية كما ينبغي لضمان تمويل سهل غير مكلف للاقتصاد الجزائري في إطار قدرة قوية على الوفاء بالالتزامات تتمتع بها البنوك الجزائرية، في هذا السياق نطرح إشكالية موضوعنا هذا و المتمثلة في:

ما مدى تحكم البنوك الجزائرية و البنك الخارجي الجزائري على وجه التحديد في سيولتها و قدرتها على الوفاء بالالتزامات وفقا لمتطلبات معايير لجنة بازل؟

لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا عملنا هذا إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: الملاعة، السيولة من منظور اتفاقيات بازل.

القسم الثاني: الملاعة و السيولة على مستوى البنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري.

القسم الأول: الملاعة، السيولة من منظور اتفاقيات بازل.

تحت تأثير فكر العولمة المالية أصبح لزاما على البنوك¹ لاسيما ذات النشاط الدولي المعترف² أن تجد لأنفسها معايير تسيير مصرفي تتميز بصفة العالمية، تخضع لها كافة بنوك على اختلاف جنسياتها، نشاطاتها و كذا أحجامها، و تحت تأثير هذه الحاجة تأسست لجنة بازل للرقابة على أنشطة البنوك سنة³ 1974 و تأخذ على عاتقها مهمة توحيد مقاييس تسيير البنوك عالمي، و كذا تأطير الملاعة و السيولة المصرفية⁴ على وجه التحديد.

اللجنة و منذ تأسيسها و هي تشتغل على ضمان صلابة مالية أكبر للبنوك التي تحاكي تنظيماتها فحاولت تنظيم عملها من خلال تنظيم سيولتها و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقيات جاءت على ثلاثة طبقات، الأولى اتفاقيات بال الأولى التي جاءت سنة 1988 و التي اهتمت بتنظيم القدرة على الوفاء بالالتزامات من خلال ضبط خطر الطرف الآخر، و الثانية اتفاقيات بال الثانية التي جاءت سنة 2004 و التي أضافت إلى سابقتها خطر السوق و خطر التشغيل و اتفاقيات بال الثالثة التي جاءت على اثر الأزمة الاقتصادية المالية العالمية لسنة 2008 و عدلت سابقتها بإدراج خطر السيولة على مستوى دراساتها.

1- الملاعة من منظور اتفاقيات بازل الأولى:

صدرت اتفاقيات بازل الأولى في 04 جويلية 1988 لتنظم الملاعة البنكية، تغطية المخاطر و القدرة على الوفاء بالالتزامات و المعنونة ب: "الاتفاق الدولي لقياس رأس المال و مقاييس رأس المال" في ثلاثة أجزاء أساسية:

• نظام ترجيح المخاطر:

تعالج اتفاقيات بازل الأولى الملاعة البنكية من خلال معالجة المخاطر التي تتحملها هذه البنوك (تخصصت فقط في مخاطر الطرف الآخر: خطر القرض)، فقسمتها إلى شرائح معينة تتميز كل منها بنسبة معينة من الخطر تتراوح بين 0% و 100%، تحدد قدرة البنك على استرداده لماله الموظف في هذا الخطر، هذا في إطار تحديد جيد لنوعية الطرف الآخر المتعامل مع البنك، وطبيعة العملية التي تربطه به.

• تعريف رأس المال الخاص:

باعتباره مصدر الصلاية المالية للبنك، ملاعته و قدرته على الوفاء بالتزاماته عرفته و قسمته لجنة بازل إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: رأس المال الخاص القاعدي، رأس المال الخاص التكميلي، والعناصر المحسومة (المطروحة) ، كل هذه العناصر تجمع في العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال الخاص} = \text{رأس المال الخاص القاعدي} + \text{رأس المال الخاص التكميلي} - \text{العناصر المحسومة.}$$

• معامل الملاعة البنكية: نسبة كوك (RATIO COOKE).

هو عبارة عن نسبة تربط رأس المال الخاص للبنك و مخاطره المرجحة في شكل نسبة تقيس قدرة الموارد الخاصة للبنك على

$$\text{تغطية مخاطره و صيانة قدرته على الوفاء بالتزاماته، النسبة تأخذ شكل: مؤشر كوك} = \frac{\text{رأس المال الخاص}}{\text{الخطر المرجح}} \leq 8\%$$

2- الملاعة من منظور اتفاقيات بازل الثانية:

واصلت هذه الأخيرة تعديل سابقتها اتفاقيات بازل الأولى بما يضمن ملاعة أكبر للبنوك، فوسعت تعريف اتفاقيات بازل الأولى لرأس المال الخاص، و وسعت أيضا مجال تغطيته للمخاطر فضمت مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى مخاطر الطرف الآخر، هذه الاتفاقيات جاءت في شكل ثلاثة أعمدة:

العمود الأول: المتطلبات الدنيا من رأس المال الخاص: دعم ملاعة البنوك من خلال طرح طرق جديدة لقياس المخاطر التي يمكن أن تتحملها، فطرح طريقة التنقيط الداخلي لقياس خطر القرض (IRB)، و طرح نماذج التقييم الداخلي لتقدير خطر السوق ممثلة أساسا في طريقة القيمة المعرضة للخطر (var)، بالإضافة إلى طرق تقدير مخاطر التشغيل الثلاثة: طريقة المؤشر القاعدي، الطريقة النمطية و طريقة القياس المتقدمة (EMA) ، أما عن نسبة كوك فقد تحولت إلى نسبة ماك دونو، هذا كله بهدف تدعيم سلامة البنوك و النظام الذي تنشط على مستواه.

العمود الثاني: الرقابة الحذرية: تأثير المراقب: إذ لا تستطيع البنوك ضبط مختلف نشاطاتها و المخاطر المرافقة لها من تلقاء نفسها فأدرجت اللجنة مفهوم المراقبين الوطنيين⁵، للإشراف على مطابقة التسيير المصرفي للمقاييس المطلوبة.

العمود الثالث: أخلاقيات السوق ودور المعلومة: حاولت اللجنة التركيز على مبدأ الشفافية المالية وضرورة استعمال المعلومة المالية كعامل لتطوير التسيير المصرفي وتحسين أخلاقيات السوق، هذه المعلومة التي تعتبر الوسيط بين البنك وباقي المتعاملين خاصة والمحيط المالي (السوق) عامة جاءت في شكل ثلاثة عشرة جدول على البنوك التصريح بها لدى المراقب الوطني و اللجنة المصرفية، و تعطي للسوق صورة واضحة عن حجم ملاعة و سيولة البنك الذي يتعاملون معه.

3- الملاعة، السيولة من منظور اتفاقيات بازل الثالثة:

احتفظت بكل ما جاءت به اتفاقيات بازل الثانية⁶ لا سيما ما تعلق بالأعمدة الثلاثة و تأطير الملاعة، إلا أن هذه الاتفاقيات جاءت متأثرة جدا بنتائج الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) و التي سرعان ما تحولت إلى أزمة ديون سيادية ضربت مجمل اقتصاديات أوروبا، فأضافت إلى سابقتها بازل 2 تنظيم السيولة البنكية، الرفع المالي و احتياطات التقلبات الاقتصادية، و لان موضوع بحثنا الملاعة و السيولة سنركز على السيولة على مستوى اتفاقيات بازل الثالثة، و التي أتت في شكلين: مؤشر سيولة قصير الأجل و مؤشر سيولة طويل الأجل.

• اعتماد مؤشر سيولة قصير الأجل: يهدف هذا المؤشر إلى ضمان سيولة قصيرة الأجل⁷ يستطيع البنك من خلالها تغطية استخداماته قصيرة الأجل، هذه النسبة تأخذ الشكل التالي:

أصول سائلة عالية الجودة / مجموع المخرجات الصافية للخزينة خلال 30 يوم اللاحقة

تأثير تسير السيولة على ملاحة البنوك الجزائرية

هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من 100%. بمعنى أن الأصول السائلة ذات الجودة العالية يجب أن تكون على الأقل أكبر المخرجات الصافية لخزينة البنك⁸ على مدار شهر (30 يوم)، هذا من أجل ضمان السيولة الكافية لتغطية المصاريف (التكاليف غير المتوقعة) غير المتوقعة.

- اعتماد مؤشر سيولة طويل الأجل: اللجنة حاولت أن تنظم السيولة الطويلة الأجل من خلال نسبة التمويل المستقر و التي تأخذ الشكل:

$$\text{حجم التمويل المستقر الدائم المتاح} / \text{حجم التمويل المستقر المطلوب} \leq 100\%$$

أن مؤشر السيولة الطويل الأجل يسعى إلى صيانة سيولة البنك في فترة زمنية مقدارها سنة، وبالتالي يسعى إلى تسير حالات العسر المالي الذي يمكن أن يصيب هذا البنك بصفة مستقلة عن باقي النظام⁹.

القسم الثاني: الملاحة و السيولة على مستوى البنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري.

تأسس البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 01 أكتوبر 1967 بموجب الوثيقة رقم 67-04، و أخذ استقلاليته في ممارسة نشاطاته انطلاقا من القانون 89-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 ليصبح شركة مساهمة في 05 فبراير 1989 فيبلغ رأس ماله 31 مليون دج ثم يصل بعد ذلك 24،5 مليون دج (ملوك كليا للدولة) ثم بعد ذلك رفع للمليار دينار على اثر الجمعية العامة غير العادية للمساهمين ثم رفع بعد ذلك بـ 600 مليون دينار ليصل إلى مليار و 600 مليون دينار سنة 1991 و في سنة 1996 انتقل رأسماله ليلبلغ خمسة مليار و 600 مليون دينار.

البنك له شبكة تتكون من 82 وكالة دائمة مسخرة لخدمة زبائنه، هذا تحت رعاية عشر مديريات جهوية تسهر على ديمومة حسن سير وظائف هذا البنك، أما عن عدد عماله فيبلغ 4400 فرد يتركز 70 % منهم على مستوى مختلف الوكالات السالفة الذكر، البنك يقوم على سبعة وظائف أساسية؛ وظيفة تجارية، وظيفة التعهدات، وظيفة النشاطات الدولية، الوظيفة المالية، وظيفة الأنظمة و التنظيم، وظيفة الإدارة الداخلية، وظيفة الرقابة، زيادة على ذلك هو يتخصص في تمويل عمليات التجارة الدولية و تمويل كبريات المؤسسات العمومية.

1- نسب الملاحة على مستوى البنك الخارجي الجزائري:

فترة دراستنا لهذا البنك ستكون على مدار خمسة سنوات الأخيرة 2010-2014 التي سبقت آخر تصريح لهذا البنك لنتائج نسب الملاحة التي حققها¹⁰.

- تحليل الخطر المرتبط بالقطاعات التي يمولها البنك:

القطاعات التي يمولها البنك يجمعها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيف القطاعات التي يمولها البنك.

النسبة	القطاع
16%	القطاع العمومي
20%	المؤسسات صغيرة و المتوسطة
44%	الخواص
20%	عمليات التجارة الخارجية
100 %	المجموع

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الخارجي الجزائري.

• تحليل القطاعات الممولة:

القطاعات الممولة تعتبر المصدر الأساسي لمردودية البنك، للعلم البنك حقق 35,6 مليار دينار كربح صافي صرح به في 31-12-2012 بنمو¹¹ مقداره 17 % عن السنة السالفة التي قدر فيها الربح الصافي بـ 30,3 مليار دج، و ما يلاحظ على القطاعات الممولة أنها قطاعات عالية المخاطر. بمعنى أن نسب ترجيحها سواء وفقا لاتفاقيات بال الأولى أو الثانية مرتفعة، و أما فيما يخص:

- القطاع العمومي: عدا المؤسسات العمومية التي تشتغل في قطاع الحروقات (سونطراك، نفطال...) والتي يشكل ترجيح ومخاطرها 00% باقي المؤسسات العمومية الممولة (300 مؤسسة عمومية) هي مؤسسات اقتصادية ذات نتائج مالية سالبة و بالتالي ترجيحها سواء وفقا لبال 1 أو بال 2 يكون عالي المخاطرة¹². بمعنى نسب ترجيحها 100 % .
- أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فترجح مخاطرها 100 % سواء تعلق الأمر أيضا باتفاقيات بال الأولى أو الثانية. بمعنى أن 20% من حجم أصول البنك عالية المخاطرة.
- أما فيما يخص قطاع الخواص، فهو الآخر تشكل نسب ترجيح مخاطره (100%) من منظور اتفاقيات بازل، زيادة على ذلك نسبة مساهمة هذا القطاع في الحجم الكلي للمشاريع الممولة معتبرة (44%) معناه أن هذا القطاع يشكل 44% من حجم الخسائر التي تتحملها ميزانية البنك، هذا بصفة عامة تشريح يحمل القطاعات التي يمولها البنك بصفة عامة.

• نسب الملاءة على مستوى البنك الخارجي الجزائري.

على مدار فترة الدراسة (5 سنوات) البنك حقق نسب ملاءة معتبرة جدا يجمعها الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : نسب الملاءة التي يحققها البنك الخارجي الجزائري.

السنة	رأس المال الخاص	الخطر المرجح	نسبة الملاءة
2010	29 مليار	82.03 مليار	35,35 %
2011	24,5 مليار	55.35 مليار	44,26 %
2012	27,29 مليار	62 مليار	44,01 %
2013	27.51 مليار	62.5 مليار	44,03 %
2014	27.75 مليار ¹³	63 مليار	44,05 %

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الخارجي الجزائري.

نلاحظ أن البنك يحقق نسب ملاءة عالية جدا، هذا على الرغم من ارتفاع مخاطر الشرائح التي يمولها (والتي تطرقنا إليها سابقا) إلا أنه يختار القطاعات ذات المردودية العالية ليمولها، فعلى سبيل المثال مصلحة متابعة تعهدات كبريات المؤسسات تتوجه لتمويل قطاعات أساسية تتخلص في: قطاع الحروقات، النقل البحري، مواد البناء، الكيمياء و كيمياء الحروقات، الكهرباء الالكترونية، هذه قطاعات تتميز بالمردودية عالية، فهي قطاعات حيوية تمكن نتائجها البنك من تغطية باقي المخاطر التي يتحملها.

2-2 تحليل النتائج:

- نلاحظ أن البنك حقق نسب ملاءة معتبرة (بين 35,53 % و 44.05 %) على مدار الخمس سنوات الأخيرة، إلا أنه لازال يحسب الملاءة وفقا لاتفاقيات بازل الأولى لاسيما ما تعلق بنظام ترجيح المخاطر (هنا نشير أن البنوك

تأثير تسيير السيولة على ملاحة البنوك الجزائرية

العالمية و البعض منها عربية يتطلع لتطبيق اتفاقيات بازل3) فهو لا يستخدم طرق التنقيط الداخلي التي أتت بها اتفاقيات بال الثانية (IRB) ولانظام الترحيح الذي يستند إلى تنقيط وكالات التصنيف الائتماني التي أكدت عليها ذات الاتفاقيات، هذا على مستوى مخاطر القرض.

- أما بالنسبة لمخاطر السوق، البنك ما زال يستخدم طرق الترحيح التي اعتمدها اتفاقيات بازل الأولى لقياس مخاطر العمليات خارج الميزانية ومعدلات الفوائد، كما انه لا يستخدم مبدأ القيمة المعرضة للخطر (VAR) التي أكدت عليها اتفاقيات بازل2 لسنة 2004، هذا يعكس بدائية طرق التسيير و احتساب المخاطر التي يتبعها البنك المدروس.

- أما فيما يخص مخاطر التشغيل وتغطيتها من خلال رأس المال الخاص والتي تعتبر الابتكار الجديد الذي أتت به اتفاقيات بازل2، لا تزال البنوك الجزائرية و البنك الخارجي الجزائري يسيروها بطريقة تقليدية¹⁴، فالبنك لم يعتمد لا طريقة الترحيح، ولا طريقة المؤشر القاعدي و كما أنه من المستحيل العاشر تطبيق الطريقة المتقدمة لقياس مخاطر التشغيل.

- وعليه البنك لم يدرج هذه المخاطر على مستوى مقام نسبة الملاءة كما تنص عليه اتفاقيات بازل2، ولعل هذا أهم ما يفسر ارتفاع نسب الملاءة، إلا أنه في حقيقة الأمر، هذه النسب المرتفعة سببها تدي أحجام المخاطر البنكية وعدم إقبال هذه البنوك على التمويل العالي المخاطرة الذي تصاحبه عوائد مرتفعة .

النتيجة: البنك الخارجي الجزائري كأقوى بنك ومؤسسة مالية جزائرية وغيره من البنوك الجزائرية الأخرى يحسب نسب الملاءة بطرق تقليدية لا تستوفي ما نصت عليه اتفاقيات بازل الثانية في عمودها الأول.

2- نسب السيولة على مستوى البنك الخارجي الجزائري:

هنا سنسلط الضوء على كيفية حساب البنك المدروس لنسب السيولة، مدى احترامه المستويات التي تحددها السلطة الرقابية، ومدى التزامه لطرق الحساب التي أقرتها لجنة بازل، و عليه سنتطرق إلى نسب السيولة القصيرة الأجل، و نسب السيولة طويلة الأجل ممثلة في نسب رأس المال الخاص و الموارد الدائمة.

• نسب السيولة القصيرة الأجل:

وفقا للتعليمية 07-2011 الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2011 المتعلقة بكيفيات حساب معادلات السيولة¹⁵ البنك المدروس يصرح بنسب السيولة التي يحققها كمحاولة منه لمحاكاة التعاليم البنكية الدولية الصادرة عن لجنة بال، لاسيما ما تعلق باتفاقيات بال الثالثة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: نسب السيولة.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	3	3,20	2,56	2,8	2,9

المصدر : الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري.

التعليق على الأرقام:

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع نسب السيولة القصيرة الأجل التي صرح بها البنك الخارجي الجزائري على مدار خمس سنوات الأخيرة أكبر من الواحد. بمعنى أن خصوم البنك أكبر من أصوله، ففي الحالات الثلاث البنك بعيد كل البعد عن خطر السيولة.

تأثير تسيير السيولة على ملاحة البنوك الجزائرية

بالنسبة لسنة 2010: نسبة السيولة بلغت القيمة 3. بمعنى أن:

$$\frac{\text{الخصوم القصيرة المدى}}{\text{الأصول القصيرة المدى}} = 3 \Leftrightarrow \frac{\text{الخصوم القصيرة المدى}}{\text{الأصول القصيرة المدى}} = 3$$

بمعنى أن مجموع الموارد القصيرة المدى المتاحة للبنك بلغت ثلاثة أضعاف حجم مجموع استخداماته القصيرة المدى، نلاحظ أن سيولة البنك القصيرة المدى قوية جدا فهي تمكنه من مضاعفة استخداماته القصيرة الأجل ثلاث مرات، هذا بسبب غزارة موارد البنك هذا من جهة، بالإضافة إلى أحجام المردودية الجيدة التي يحققها من جهة أخرى، زيادة على ذلك البنك يمول عمليات التجارة الخارجية، و هي عمليات تتميز بمردودية عالية، كما يمول أيضا قطاع المحروقات وهو قطاع أيضا ذا مردودية معتبرة جدا.

أما بالنسبة لسنة 2011: نسبة السيولة القصيرة المدى ارتفعت إلى القيمة 3,20 أي حجم الموارد القصيرة المدى بلغت 3,2 من حجم الاستخدامات القصيرة المدى، ارتفاع هذه النسبة يعكس تحسن مستويات إيرادات البنك خاصة مع تحسن أسعار النفط خلال السنة المدروسة، خاصة و أن البنك يمول كبريات مؤسسات البتروكيماويات النشطة في الجزائر و التي تعتبر أحدهم موارد البنك.

بالنسبة لسنة 2012 بلغت نسبة السيولة القيمة 2,56. بمعنى أن قيمة موارد البنك بلغت 2,56 مقارنة مع المستوى الكلي للاستخدامات، على الرغم من تراجعها النسبة لا تزال مرتفعة، النسبة لسنة 2012 سجلت انخفاضا بقيمة 0,64 مقارنة مع السنة السابقة، هذا الانخفاض الراجع إلى تراجع موارد البنك مقارنة مع تنامي حجم استخداماته القصيرة الأجل، خاصة و أن البنك خلال سنة 2012 نلاحظ أنه قد عزز ميزانيته بتوظيفات جديدة قصيرة المدى تظهر بوضوح على مستوى الحجم الكلي لأصول البنك.

أما بالنسبة لسنتي 2013 و 2014 أين حقق البنك نسب سيولة متقاربة 2.8 و 2.9 نلاحظ أنها هي الأخرى معتبرة لأنها تتجاوز القيمة 01 إلا أنها اقل مقارنة مع سنتي 2010 و 2011 هذا بسبب توسعة قاعدة أصول البنك من خلال إقباله على استثمارات جديدة تدعم مردوديته.

• نسب رأس المال الخاص و الموارد الدائمة:

نلاحظ خلال الفترة المدروسة البنك حقق نسب سيولة طويلة المدى معتبرة¹⁶ يجمعها الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: نسب رأس المال الخاص و الموارد الدائمة.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معامل رأس المال الخاص و الموارد الدائمة	90%	103.79%	118.79%	119%	119.15%

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن:

خلال سنة 2010 بلغت نسبة رأس المال الخاص و الموارد الدائمة 90% ، النسبة صحية مادامت تجاوزت 60%، فهي بعيدة جدا عن الحدود الدنيا التي يفرضها المشرع الدولي و التي اقتبسها المشرع الجزائري، بمعنى أن رأس المال الخاص و

تأثير تسير السيولة على ملاحة البنوك الجزائرية

الموارد الدائمة = 90% من الأصول و الاستخدامات الدائمة ، بمعنى أن رأس المال الخاص و الموارد الدائمة يغطي 90% من الأصول و الاستخدامات الدائمة.

خلال سنة 2011 النسبة بلغت 103.79% ، بمعنى أن رأس المال الخاص و الموارد الدائمة = 103.79% من الأصول و الاستخدامات الدائمة ، بمعنى أن الموارد الدائمة تغطي كافة الأصول و الاستخدامات الدائمة، ليتبقى ما مقداره 3.97% من الموارد الدائمة لتغطية الاستخدامات المتداولة، النسبة قفزت بما مقداره 13.79% مقارنة مع السنة الماضية، النسبة جيدة للغاية تضمن سيولة دائمة جيدة للبنك المدروس على مدار السنة المدروسة.

خلال سنة 2012: النسبة بلغت 118.79% .بمعنى أن حجم رأس المال الخاص و الموارد الدائمة = 118.79% من الأصول و الاستخدامات الدائمة، نلاحظ أن الموارد الدائمة تغطي كل الأصول و الاستخدامات الدائمة ليتبقى ما مقداره 18.79% كسيولة دائمة تتوجه لتغطية الاستخدامات المتداولة (القصيرة الأجل)، النسبة حققت أيضا قفزة نوعية بما يعادل 15% مقارنة مع السنة الماضية ، نلاحظ أن المتاحات من السيولة التي يتوفر عليها البنك المدروس تتطور بتزايد و بطريقة ملحوظة ، قوية و جيدة للغاية، هذا يعكس الصلابة المالية للبنك المدروس ، أما عن التطور الإيجابي فهذا راجع إلى سياسة البنك في إدارة سيولته، فهو يتوجه إلى تدعيم رأسماله الخاص أكثر فأكثر مقابل اختيار توظيفات طويلة المدى صحية و سليمة أكثر فأكثر.

أما بالنسبة لسنتي 2013 و 2014، النسبة تواصل الارتفاع إلا أنها متقاربة جدا خلال السنتين، هذا يعكس قدرة البنك أكثر فأكثر على التحكم في موارده الطويلة المدى و توظيفها في أصول مرددة ليظل الفرق معتبرا بين رأس المال الخاص و الموارد الدائمة و الأصول و الاستخدامات الدائمة هذا الفرق يمول كما ينبغي الاستخدامات القصيرة الأجل أسفل الميزانية.

3- تأثير السيولة، الملاحة في مردودية البنك:

نلاحظ أن هناك علاقة تبادلية بين سيولة البنك و ملاحته فسيولة البنك تضمن له قدرة جيدة على الوفاء بالتزاماته، أما تغطيته الجيدة لمخاطره تضمن له اقتصادا جيدا لموارده، هذا يضمن أيضا سيولة جيدة له، كما أن السيولة الجيدة تضمن مردودية جيدة و المردودية الجيدة تدعم رأس مال البنك و تعزز صلابته المالية، العلاقة بين هذه المتغيرات يجمعها الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: علاقة السيولة، الملاحة و المردودية البنكية.

2014	2013	2012	2011	2010	
%44,05	%44,03	% 44,01	% 44,26	% 35,35	نسب الملاحة
%290	%280	% 256	%320	%300	نسب السيولة
% 119.15	% 119	%118.79	%103.79	%90	نسب رأس المال و الموارد الدائمة
%20	% 20.01	%21.92	% 39.86	%25,54	نسب المردودية

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري.

• تحليل الجدول:

يقيم أداء البنوك أساسا نسب الملاحة التي يحققها و التي تعكس صلابته المالية (قدرته على الوفاء بالتزاماته¹⁷) و التي يكون مصدرها الأساسي سيولة البنك الجيدة، هاتين النسبتين لها ارتباط وثيق على مستوى التحليل المالي للبنوك، لان القاعدة العامة تقول السيولة الجيدة تعكس آليا ملاحة جيدة.

تأثير تسيير السيولة على ملاحة البنوك الجزائرية

السيولة الجيدة التي حققها البنك¹⁸ على طول فترة الدراسة سواء القصيرة أو الطويلة المدى كانت سبب تحقيقه لنسب ملاحة جيدة ففقدرة البنك على تغطيته لمخاطره و الوفاء بالتزاماته جيدة (35,35 % لسنة 2010 إلى غاية 44,05 % لسنة 2014) هذا يعكس اداء جيدا و تغطية سليمة للمخاطر، هذا يضمن استقرارا تمويليا و نقطة قوة للوق النقدية الجزائرية، فالبنك الخارجي الجزائري مصدر أمان للنظام المصرفي ككل.

البنك يحقق أداء جيدا يعكس نجاعة الإستراتيجيته العامة هذا يظهر من خلال المردودية الجيدة التي يحققها، على طول فترة الدراسة البنك حقق نسب مردودية معتبرة (25,54 % سنة 2010 إلى غاية 20 % سنة 2015) النسب على الرغم من أنها متذبذبة إلا أنها قوية للغاية هذا بسبب السيولة الجيدة له من جهة و الملاحة المعتبرة التي يحققها من جهة أخرى كل هذا يعكس الأداء الجيد للبنك.

البنك يستطيع تحقيق نسب مردودية أعلى إن اشتغل بكافة طاقاته التمويلية، خاصة و انه يحقق نسب قدرة على الوفاء بالتزامات قوية جدا و بعيدة كل البعد عن النسب الدولية المتعارف عليها (09 %).

البنك من خلال إستراتيجيته التمويلية العامة حذر في تعامله مع الغير، و إن كان هذا احد أهم أسباب استقراره المالي و كذا الأمان في التعامل معه إلا أن الحذر المفرط يقلل من نسب المردودية و تحقيق العائد، هذا كله يؤثر في أدائه العام و يمس بمستويات الأرباح التي يحققها، اذ يجب على مستوى التسيير البنكي التوفيق بين العوائد و الرغبة في تحصيلها و كذا المخاطر و القدرة على تسييرها كما ينبغي.

الخاتمة:

محور التسيير المصرفي الجيد التحكم في أدوات التحليل المالي البنكي كما ينبغي، هذه التي تعبر في مجملها عن نسب تقيم إما نشاط البنك (قدرته على جمع الموارد و تحويلها إلى قروض في إطار نشاطه التمويلي) ، إما مردوديته، إما قدرته على تسيير مخاطره، هذا كله يظهر على مستوى حسن تسيير مصالح البنك و الذي ينعكس على أدائه العام أن سعي البنوك إلى تعظيم ربحيتها لا يتم إلا بالتسيير الأمثل لأصولها و خصومها ، و منه التقليل من المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية، هذا التسيير يكون بتحويل مواردها إلى استخدامات بطريق ناجحة مع مراعاة التناسب بين تواريخ استحقاق كل منهما ، و هذا يضمن هامش ربح يحقق المردودية و يبعد عن الخطر، هذا في إطار تسيير فعال لسيولة البنك بما يحقق له الملاحة من جهة و المردودية من جهة أخرى في هذا السياق يجب:

- التحكم في الالتزامات المالية للبنك من خلال مراعاة التواريخ الإستحقاقية للموارد من جهة و الاستخدامات من جهة أخرى.
- إدارة أصول البنك أو المؤسسة المالية بكفاءات أعلى، من خلال السعي وراء تحصيل مردودية و أداء جيدين تسمحان له بالاستمرارية و الديمومة.
- التأكد صيانة أصول المؤسسة المصرفية و حمايتها ضد الأخطار المرتبطة بالتنظيم عامة و النشاط البنكي على وجه الخصوص.

و بصفة عامة ، يمكن القول بأن مخاطر السيولة، الملاحة نتيجة حتمية عن إدارة البنك بما لا يتماشى و متطلبات التشريع المصرفي و متطلبات الرقابة البنكية، و متطلبات النسب المالية الصحية على وجه التحديد و لذا يجب أن تتوفر لديه هيكلية ميزانية ذات سيولة عالية لمواجهة التزاماته في كل وقت، فيحقق الملاحة و من ثمة المردودية.

قائمة المراجع:

- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن 2013.
- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات و المصارف، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2012.
- عبد المطلب عبد الحميد الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 الدار الجامعية مصر 2013.
- فايزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2013.
- التنظيم 01-14 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2014 المتعلق بنسب الملاحة المطبقة على البنوك الجزائرية.
- التنظيم 04-04 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2004 المتعلق بمعامل رأس المال و الموارد الدائمة و طرق حسابه.
- المديرية العامة للبنك الخارجي، التقرير السنوي 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

الهوامش

- ¹ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص 25.
- ² البنوك التي يفوق حجم نشاطها بالخارج 40% من مجموع أصولها.
- ³ لجنة بال تأسست من قبل مجموعة العشر G10 بمدينة بال السويسرية مقرها على مستوى بنك التسويات الدولي.
- ⁴ طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات و المصارف، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2012، ص 120.
- ⁵ المراقب الوطني يمكن أن يكون البنك المركزي، كما قد يكون إحدى الهيئات التي تنشط تحت تغطيته كاللجنة المصرفية على سبيل المثال، أو أي هيكل مراقب آخر.
- ⁶ عبد المطلب عبد الحميد الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 الدار الجامعية مصر 2013، ص 145.
- ⁷ موارد قصيرة الأجل تتمثل أساسا في الودائع القصيرة الأجل، القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها البنوك من نظيراتها البنوك و المؤسسات المالية التي تشتغل في نفس النظام البنكي و المالي بالإضافة إلى التسيقات قصيرة الأجل التي تحصل عليها من البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير الملجأ.
- ⁸ هذه النسبة يجب أن تحترم على الدوام من قبل البنوك و المؤسسات المالية بغية ضمان مناعة مالية أكبر لمواجهة أزمات السيولة خاصة وأن البنك لا يعرف تماما آجال تحصيل المدخلات ولا حتى آجال توظيف المخرجات.
- ⁹ تشير هنا بالذكر أن اتفاقيات بال الثالثة من خلال معالجتها لأزمات السيولة حاولت أن تعالج هذا المشكل من المنظور الجزئي أي بمعنى معالجة حالات الحرج في السيولة على مستوى كل مؤسسة مالية بصفة مستقلة عن باقي النظام المالي الذي تنشط فيه، وبالتالي عدنا في تحليلنا هذا إلى مبادئ الفكر الكلاسيكي في اعتقاده أن توازن الجزء يضمن توازن الكل وبالتالي ومن منظور هذه الاتفاقيات بمجرد أن تسير كل وحدة مكونة للنظام المالي مشاكل سيولتها كما ينبغي (تتجنب كل بنك مشاكل السيولة على حدا)، يمكن للنظام المالي آليا أن يسير مشاكل سيولة.
- ¹⁰ التنظيم 01-14 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2014 المتعلق بنسب الملاحة المطبقة على البنوك الجزائرية.
- ¹¹ المديرية العامة للبنك الخارجي، التقرير السنوي 2012
- ¹² ذلك أن احتمالات استرجاع البنك لرؤوس أمواله الموظفة في شكل قروض على مستوى هذه المؤسسات ضئيل و بالتالي خطر القرض المرافق لها مرتفع جدا يصل إلى 100%.
- ¹³ المديرية العامة للبنك الخارجي، التقرير السنوي 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.
- ¹⁴ بمعنى أن الخطأ المصرفي يتحملة مرتكبة.

- ¹⁵ فايزة لعراف ، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر 2013، ص 95.
- ¹⁶ التنظيم 04-04 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2004 المتعلق بمعامل رأس المال و الموارد الدائمة و طرق حسابه.
- ¹⁷ و التي على أساسها يتحدد حجم الأمان في التعامل مع هذا البنك.
- ¹⁸ سواء القصيرة الأجل، أو الطويلة الأجل.